UN LIBRARY
JUL 06 1989
UN/SA COLLECTION

S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2870
6 July 1989

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، الساعة ١٦/٣٥

الرئيس : السيد بييتش	(يوغوسلافيا)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد لوزنسكي
اثيوبيا	السيد هاغوس
البرازيل	السيد ألينكار
الجزائر	السيد جودي
السنغال	السيد با
الصين	السيد دنغ يوانهونغ
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيدة طومسن
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد هاسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد بيرتش
نيبال	السيد جوسي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرنغ

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٣٥

تأبين فخامة اندريه اندريفيتش غروميكو الرئيس السابق لهيئة رئاسة السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير الخارجية السابق لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنعقد هذه الجلسة لمجلس الامن في وقت نحس فيه بأسى شديد بسبب وفاة فخامة السيد اندريه غروميكو الرئيس السابق لهيئة رئاسة السوفيات الاعلى ووزير الخارجية السابق لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

لقد كان السيد غروميكو ، باعتباره ممثلا لاحدى الدول المؤسسة للامم المتحدة منذ نشأتها ، ملتزما التزاما كاملا بالاهداف النبيلة للمنظمة العالمية ، ووفاته يوم الاحد الماضي حرمت العالم من واحد من أبرز الشخصيات السياسية ، كان له أثر بارز على العلاقات والتطورات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد مثل بلده العظيم ، الاتحاد السوفياتي ، في هذه الهيئة وفي الامم المتحدة بأكملها وأسهم شخصيا في جهود المنظمة العالمية في السعي لإيجاد حلول سلمية للمشكلات الدولية ولصيانة السلم والامن الدوليين .

إن صفاته كرجل دولة ، وهي معروفة للجميع ، تضمن أن تذكرة هذه المنظمة دائما . وقد أرسلت ، بالنيابة عن مجلس الامن ، برقية الى حكومة الاتحاد السوفياتي أنقل فيها تعازينا القلبية لحكومة وشعب الاتحاد السوفياتي ولاسرة الفقيد .

والآن أدعو أعضاء المجلس الى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة .

وقف أعضاء المجلس لمدة دقيقة مع التزام الصمت .

السيد لوزنسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم لتوليكم مسؤولياتكم الهامة كرئيس لمجلس الامن لشهر تموز/يوليه . إنه مبعث ارتياح كبير لنا أن نرى في

ذلك المنصب الرفيع ممثلا ليوغوسلافيا البلد الاشتراكي الذي يشارك بنشاط في حركة عدم الانحياز والذي تربطه بالاتحاد السوفياتي علاقات صداقة تستمر في التطور . ونحن مقتنعون بأن حكمتكم وخبرتكم الدبلوماسية الفنية تضمنان تحقيق النجاح في المهام الملقاة على عاتقنا .

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاشكر السفير بيكرنغ ممثل الولايات المتحدة على عمله كرئيس للمجلس في الشهر الماضي . نود أن نعرب عن تقديرنا العظيم للخبرة الفائقة والصفات الدبلوماسية البارزة التي أظهرها في ذلك المنصب وهي صفات يعرفها جميع أعضاء المجلس ، بطبيعة الحال .

وأود بالنيابة عن الوفد السوفياتي أن أنقل لكم سيدي الرئيس ، شكرنا الخالص للتعازي التي أعربتم عنها بالنيابة عن المجلس بمناسبة وفاة رجل الدولة السوفياتي البارز اندريه اندريفيتش غروميكو . ولقد كانت سنة ١٩٣٩ ، منذ ٥٠ عاما ، بداية عمله الدبلوماسي ، وكان في فترة الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها مباشرة سفيرا للاتحاد السوفياتي في الولايات المتحدة ، ثم سفيرا في المملكة المتحدة . ثم أصبح ممثلا دائما للاتحاد السوفياتي لدى الامم المتحدة ، وبعدها شغل منصب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي .

لقد شغل السيد اندريه اندرييفيتش غروميكو منصب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٨٥ . وفي تموز/يوليه ١٩٨٥ انتخب رئيسا لمجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي وشغل هذا المنصب حتى تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ .

هذه هي المعالم الرئيسية في الحياة المهنية للسيد غروميكو .

وقد شارك السيد غروميكو في أعمال مؤتمري يالطا وبوتسدام لزعماء الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة . ويظهر توقيعه باسم الاتحاد السوفياتي في نهاية ميثاق الامم المتحدة .

رأس السيد اندريه اندرييفيتش غروميكو الوفد السوفياتي في العديد من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمرات والمفاوضات الدولية الاخرى . وقد أسهم إسهاما بارزا في تطوير التعاون بين الدول وتعزيز الامن في العالم .

وخلال السنوات الاخيرة من حياته ، أيد السيد اندريه اندرييفيتش غروميكو سياسة إعادة الهيكلة الثورية للمجتمع السوفياتي وذلك عن طريق تكريس خبرته الكاملة كشخصية سياسية بارزة .

سينقل الوفد السوفياتي التعازي التي أعربتم عنها هنا ، سيدي الرئيس ، الى الحكومة السوفياتية وأسرة الفقيد .

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن هذه هي الجلسة الاولى لمجلس الامن لشهر تموز/يوليه ، أود بادئ ذي بدء أن أشيد باسم المجلس بالسيد توماس بيكرينغ ، الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة لخدمته المتفانية بوصفه رئيسا لمجلس الامن لشهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وانني على ثقة من أنني أتكلم باسم كل أعضاء المجلس إذ أعرب عن مشاعر الإعجاب والتقدير العميق للسفير بيكرينغ للمهارة الدبلوماسية الرائعة واللياقة اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة (S/20709)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لاسرائيل يطلب فيها الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ممثل اسرائيل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت تمشيا مع الاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد بين (اسرائيل) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الامم المتحدة والتي عممت تحت رمز S/20711 كوثيقة من وثائق مجلس الامن والتي تنص على ما يلي :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الامن ، وفقا لممارساته السابقة ، بدعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة الى المشاركة في مناقشة البند المعنون 'الحالة في الاراضي العربية المحتلة'" .

لم يقدم هذا الطلب وفقا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، ولكن اذا تمت الموافقة عليه سيدعو المجلس المراقب الدائم عن فلسطين الى المشاركة ليس وفقا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ ، ولكن بنفس حقوق المشاركة التي تمنح للدول الاعضاء عند دعوتها الى المشاركة وفقا لمادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في التكلم ؟

السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى للمجلس في شهر تموز/يوليه ، أود أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن أحر تهانئنا على توليكم رئاسة مجلس الامن . إن خبرتكم الوافية ومهارتكم الدبلوماسية ستكفلان نجاح أعمال المجلس لهذا الشهر ، وأود أن أؤكد لكم تعاوننا وتأييدنا الكاملين . كما أود أن أتقدم بالشكر لكم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلي .

ستصوت الولايات المتحدة ضد الطلب المقدم الى مجلس الامن لسببين :

أولا ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلبا مستوفيا للشروط اللازمة للتكلم ؛

ثانيا ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية الإذن بالكلام إلا إذا كان الطلب متمشيا مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس . ونرى أنه ليس من المستنسب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته فيخل بالقواعد التي وضعها . ولنسأل أنفسنا ، نحن أعضاء المجلس ، السؤال التالي : هل إن القرار بالخروج على قواعد عملنا والإخلال بإجراءاتنا سيعزز أم ينتقص من قدرة المجلس على القيام بدور بنّاء في عملية السلام في الشرق الأوسط ؟ يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن هذا القرار ينتقص من قدرة المجلس على القيام بهذا الدور .

ويعلم جميع أعضاء المجلس أن العادة جرت على أنه ليس للمراقبين الحق في التكلم في المجلس بناء على طلبهم ، وإنما بناء على طلب يجب أن تقدمه دولة عضو بالنيابة عن المراقب . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على الممارسة الحالية .

ومن الواضح أن قرارات الجمعية العامة ليست إلزامية لمجلس الامن . وعلى أي حال ، لا يوجد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا ما يبرر تغيير ممارسات مجلس الامن . فقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٢ الذي استهدف تغيير مركز بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، قام بذلك :

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة ، وفقا للقرارات والممارسة ذات الصلة ." (قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ ، الفقرة ٣)

فذلك القرار لا يشكل اعترافا بأية دولة باسم فلسطين ، والولايات المتحدة ، شأنها شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة .

وقد اتخذت الولايات المتحدة على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال أربعة عقود أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة أثيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية .

وبالتالي تعارض الولايات المتحدة إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في إجراءات مجلس الأمن كما لو كانت هذه المنظمة تمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة .

إننا نؤمن ، بطبيعة الحال ، بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، لكن هذا لا يعني خرق قواعد عملنا . وبصفة خاصة لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . إننا نرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل إخلالا بالقواعد .

لكل هذه الأسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

إذا لم يكن هناك عضو آخر من أعضاء المجلس يود أن يتكلم ، ساعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على طلب فلسطين .

تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فنلندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، نيبال ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت . تمت الموافقة على الطلب .

بدعوة من الرئيس شغل السيد ترزي (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ المجلس الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الامن استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ الموجهة من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة إلى رئيس مجلس الامن (S/20709) بأن ينظر مجلس الامن في "الحالة في الارض الفلسطينية المحتلة ، وخاصة عملية ابعاد الفلسطينيين المدنيين من الارض الفلسطينية المحتلة" .

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : S/20708 ، رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة إلى الامين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة ؛ و S/20714 ، رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ وموجهة إلى الامين العام من الرئيس بالانابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ومعروض على أعضاء المجلس في مشروع القرار المقدم من : اثيوبيا ، والجزائر ، والسنغال ، وكولومبيا ، وماليزيا ، ونيبال ، ويوغوسلافيا ، الوارد في الوثيقة S/20710 .

وقد طلب ممثل اسرائيل التكلم حول هذا البند . أدعوه إلى شغل مقعد حول طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل كلمتي أود سيدي أن أتوجه اليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر تموز/يوليه . ولا يساورني شك في أن خبرتكم الدبلوماسية الثرية ، ستكون ذات أهمية لا تقدّر خلال هذا الشهر .

وأود أيضا أن أتوجه بالتهنئة للسيد بيكرنغ وأشكره على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلس الامن خلال الشهر المنصرم .

لئن كان المجلس ينعقد لمناقشة محاولات اسرائيل وقف العنف ، فإنه لم يوجه قط نداء لضبط النفس المتبادل ، ناهيك عن أية ادانة للجوء إلى العنف ، أيا كان ، من جانب المتطرفين الفلسطينيين . إن المجلس ، بمحاولاته المستمرة لوم اسرائيل على التدابير التي تتخذها ، وتجاهله العنف المستمر والمكثف الذي استوجب اتخاذ تلك التدابير ، فإنه يخلط بين العلة والمعلول ، وهذا يمكن تفسيره بأنه اضفاء الشرعية على العنف .

دعوني أؤكد أنه عندما نتحدث عن الحاجة إلى منع أعمال العنف ، فإننا لا نقدم فكرة مجرّدة ، أو مفهوما منفصلا عن الواقع ، وانما نتحدث عن حياة مواطنين اسرائيليين ـ رجالا ، ونساء ، وأطفالا .

وفي هذا اليوم ، صباح اليوم بالذات في اسرائيل ، أدى عمل ارهابي إلى موت ما لا يقل عن أربعة عشر مدنيا ، وإصابة سبعة وعشرين آخرين بجراح ، كان هؤلاء يسافرون على حافلة على الطريق العام بين تل أبيب والقدس عندما أجبر ارهابي الحافلة على الخروج من الطريق والسقوط في منحدر عميق مما أدى إلى حرقها .

اسرائيل تواجه عنفا متصاعدا متواصلا يستمر نتيجة تحريض متعمد من جانب منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تقويض مبادرة السلام الاسرائيلية . إن الاضطراب المستمر تُغذيه أعمال عنف أدت إلى موت وحشي لليهود والعرب على السواء .

وخلال الشهور الثمانية عشر الماضية ، قُتِل ثلاثة وعشرون من جنودنا وهم يدافعون عن حدود اسرائيل ضد ثلاثين محاولة تسلل قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية ، في حين قُتل ما لا يقل عن اثنين وأربعين اسرائيليا ، وأكثر من ستين فلسطينيا على أيدي المؤتمرين بأوامر منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الأسابيع الثلاثة الماضية قُتل ثمانية عشر فلسطينيا لأسباب تتراوح من الانشقاقات الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية ، إلى تخويف للسكان المحليين . والبيانات اليومية التي تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الدول العربية تمجّد العنف ولا يمكن أن يُنظر اليها ، بأية حال ، على أنها تسهم في اعادة الأحوال إلى طبيعتها . هذه الحالة لا تحتمل .

لقد بدأت اسرائيل سياسة ذات شقين في سعيها من أجل الحل السياسي . وإذ نسعى إلى تعزيز السلام والتفاهم ، فإننا نعلن على نحو قاطع أن ذلك لا يمكن أن يتحقق ، بأي حال من الأحوال ، على حساب اضفاء الشرعية على العنف والانتخابات الحرة في الأراضي تتعرض للخطر بسبب أعمال العنف والتخويف الجارية بايعاز من منظمة التحرير الفلسطينية . ولا يمكن للمفاوضات السلمية أن تمضي قدما في ظل القسر أو التهديد بالعنف .

وطبقا لكل القواعد المقبولة للقانون الدولي فإن على اسرائيل مسؤولية قاطعة لضمان سلامة وأمن كل السكان . واسرائيل تتصرف في سياق حكم القانون . وبناء على ذلك ، فإن كل الأعمال التي اتخذت في يهودا والسامرة وقطاع غزة تخضع لمراجعة صارمة من جانب المحكمة العليا في اسرائيل .

لقد تصرفت اسرائيل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في إطار القانون المحلي والدولي . وفضلا عن ذلك اخترنا عدم تطبيق حكم الاعدام الذي نصت عليه صراحة اتفاقية جنيف الرابعة . وفضلت اسرائيل أن تمارس تدابير أقل قسوة ، وهي جزء من القانون المحلي المطبّق في الأراضي وفقا للمادة ٦٣ من قواعد لاهاي . وهذا القانون المحلي منفّذ من أيام الانتداب البريطاني ، وبعده الحكم الأردني في هذه الأراضي . ويسمح هذا القانون بإبعاد الأفراد الذين يمثلون تهديدا مباشرا وخطيرا للأمن والنظام العام .

وتعتبر اسرائيل الإبعاد من أقسى التدابير التي تتخذها بحيث لا تتخذ قرارها بطرد المحرضين على العنف خاصة باستخفاف أو على نحو تعسفي . وعلى العكس من ذلك ، لا تتم عمليات الإبعاد إلاّ على نحو انتقائي وفي الحالات المتطرفة فقط بغية وقف العنف . والواقع أن بعض الافراد المعنيين كانوا يواصلون أنشطة التحريض والإشارة للقيام بأعمال الشغب والعنف حتى عندما يسجنون . والبعض منهم ارهابيون مدانون خففت الاحكام الصادرة عليهم بعد وعد بأن يكفوا عن أنشطتهم التخريبية ، لكنهم استأنفوها بعد الإفراج عنهم . وكلهم شاركوا في أنشطة تتراوح من القاء القنابل الحارقة ، والقنابل اليدوية إلى وضع المتفجرات ، وحيازة الاسلحة ، وعرقلة الطرق ، وفرض حكم الارهاب على السكان المحليين . عمليات الإبعاد ، إذن ، كانت الوسيلة الوحيدة الباقية للحد من هذه الانشطة .

إن كل فرد من أولئك الذين طردوا أتيحت له الفرصة لكي يمارس بالكامل حقوقه القانونية وأن يوجه التماسا الى اللجنة الاستشارية والى المحكمة العليا . هذه الإجراءات القانونية المطولة استمرت ما يقرب من عام .

ولست بحاجة الى أن أقول إنه في غياب التحريض على العنف لن تصبح عمليات الإبعاد لازمة . ومن هنا فإن وزير الدفاع الاسرائيلي أعلن بوضوح أنه في حالة استعادة الهدوء سوف ينظر في إمكانية السماح بعودة الأشخاص المبعدين .

لا يمكن للمرء إلا أن يلاحظ الارتياح على وجوه ممثلي بعض الدول . فمرة أخرى نجحوا في استغلال قواعد النظام الداخلي للأمم المتحدة لعقد مجلس الامن وتقديم مشروع قرار ضد اسرائيل . ومرة أخرى نجحوا في إظهار تضامنهم التصويتي بشأن موضوع واحد يتفقون عليه ألا وهو اسرائيل .

في الشهور القليلة الاخيرة هزت عدة أحداث سياسية غير عادية التدفق الهادئ للتاريخ في دول وأمم في العالم بأسره . وهي أحداث تمس مستقبل ورفاه العديدين من البشر . فألوف من اللاجئين هائمون على وجوههم داخل وعبر الحدود الدولية التماسا للمأوى . وبينما يحدث ذلك كله ، فإن الروتين المتوقع يؤكد نفسه من جديد في هذه القاعدة ، إذ يُطلب الى مجلس الامن أن يجتمع لكي ينتقد اسرائيل ، واسرائيل وحدها .

ينبغي لمجلس الامن أن يأخذ في الاعتبار السياق الكامل الذي يقع فيه العنف . فإذا كان يرغب في أن يعمل بصورة تُعين على الامر فينبغي أن يطالب بوقف كل أعمال العنف وأن يشجع الحوار والسلم . إن القرارات المماثلة للقرار المعروض على المجلس والتي لا تأخذ بعين الاعتبار السياق الكامل للوقائع لا يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الاهداف .

وكما ذكرتُ ، لقد اختارت اسرائيل أن لا تلجأ الى عقوبة الإعدام التي تسمح بها اتفاقية جنيف الرابعة ، وأن تقتصر على عمليات الإبعاد باعتبارها العقوبة القصوى . لماذا إذن يؤدي تصرفنا الإنساني الاكثر تسامحا مما يسمح به القانون الدولي الى فتح الباب لتوجيه اللوم الينا من جانب مجلس الامن ؟ هل يعقل هذا ؟ وفضلا عن

ذلك ، فإن الإجراءات القانونية المطولة في اسرائيل ، التي تنطوي على التماسات وطلبات الاستئناف أمام المحكمة العليا ، استعملها طالبو عقد هذه الجلسات اليوم ، كما فعلوا في الماضي ، لعقد هذا المجلس ليس مرة وإنما مرتين . مرة عند صدور قرار الإبعاد ومرة أخرى عند تنفيذه . هل هناك أية دولة في العالم تتعرض لمثل هذه المعاملة الاستثنائية المغايرة البعيدة المدى ؟ هل أصبحت اسرائيل غلام المفشّة للضمير المذنب للعالم ؟

إن هذا المجلس ينبغي بدلا من ذلك أن يشجع على إحداث تغيير في الحالة الراهنة وأن يشجع التحرك صوب مستقبل من اللاعنف ومن السلم . فليس من شأن تجاهل أعمال العنف الكبيرة الواسعة النطاق التي تواجهها اسرائيل إلا الإضرار بالإمكانيات الواقعية لترسيخ عملية السلم .

ومن ناحية أخرى فإن توخي نظرة متوازنة الى هذا الواقع قد يكون بداية الفهم اللازم والتسامح المطلوب للوصول الى الحل السياسي . ومن سوء الحظ أن مشروع القرار هذا لا يؤدي الى بدء أي من الأمرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اسرائيل على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا سوف أعتبر أن الأمر كذلك .

حيث لا يوجد اعتراض فقد تقرر ذلك .

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت سوف أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينعقد مجلس الامن اليوم للنظر في مشروع القرار الذي قدمه أعضاء المجلس من الدول غير المنحازة فيما يتعلق بإجراء حكومة اسرائيل في الاسبوع الماضي المتمثل في إبعاد ثمانية فلسطينيين الى لبنان . إن موقف الولايات المتحدة من قضية

الإبعاد معروف جيدا لدى أعضاء هذا المجلس . إننا نعارض عمليات الإبعاد باعتبارها تشكل انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة . كذلك لا نعتبر عمليات الإبعاد لازمة للحفاظ على النظام ولا نعتقد أنها تساعد عملية السلم . إنها تؤدي الى زيادة التوتر بدلا من الإسهام في خلق مناخ سياسي يفضي الى المصالحة والتفاوض .

ولقد عبرنا مرارا عن وجهات نظرنا هذه لحكومة اسرائيل وعبرنا علنا عن معارضتنا القوية لعمليات الإبعاد في الماضي ، وكذلك لعملية الإبعاد التي حدثت مؤخرا لثمانية مدنيين فلسطينيين ، وهي التي ينظر فيها المجلس حاليا .

وفي الوقت نفسه نعتقد أنه من المهم أيضا لأعضاء هذا المجلس أن يفهموا هذه القضية في منظورها الصحيح . مافتئت اسرائيل لسنوات طوال تواجه موقفا أمنيا وسياسيا معقدا وصعبا للغاية . وإن الانتفاضة الفلسطينية ، المستمرة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وضعت تحديات جديدة أمام أمن اسرائيل .

كذلك فإن الولايات المتحدة تقوم على نحو ناشط بالعمل على مساعدة الأطراف للالتقاء على مائدة التفاوض من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي طال مداه بين اسرائيل والفلسطينيين والوصول الى ترتيبات مؤقتة ومركز نهائي فيما يتعلق بالاراضي المحتلة بما يؤدي الى إحلال السلم الشامل في المنطقة . ونحن نؤيد من كل قلبنا مبادرة حكومة اسرائيل لإجراء انتخابات في الضفة الغربية وغزة كخطوة أولى ، وقد رجونا كل من يعنيهم الامر تأييد هذا المسعى . إن استمرار العنف في هذه الاراضي يؤكد ضرورة العمل بسرعة على بدء عملية المفاوضات . ونعتقد أنه ليس هناك حل عسكري لهذه المشكلة ، بل ليس هناك إلا الحل التفاوضي الذي يتم التوصل اليه عن طريق مفاوضات تجري مباشرة بين الأطراف .

ونحن نأسف شديد الأسف لقيام اسرائيل في الأسبوع الماضي بإبعاد ثمانية فلسطينيين آخرين ، ونوافق على الدعوة الواردة في القرار المعروض أمامنا اليوم بأن تكف اسرائيل عن المزيد من عمليات الإبعاد .

ولكننا لا نعتقد أن إثارة القضية في المجلس الآن ، بالشكل المعروضة به الآن ، سوف تساعد على تخفيف حدة التوتر أو إعادة الهدوء . كذلك ، للأسف ، لا نعتقد أن إصدار قرار سوف يساعد في تحقيق وقف عمليات الإبعاد التي مازلنا نعارضها . وعلاوة على ذلك ، ليس من المرجح لأية عمليات إبعاد أخرى ولا لأية قرارات من هذا النوع أن تسهم في الجهود ، التي نتقاسم مسؤوليتها جميعا ، من أجل الوصول بالأطراف الى مائدة التفاوض . لهذه الأسباب سوف يمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا الآن .

وأود مرة أخرى أن أعلن رسميا ، كما فعلنا في الماضي ، اعتراضنا على العبارات الواردة في مشروع القرار هذا "الاراضي الفلسطينية المحتلة" (S/20710 ، الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة ٣) و

"الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، و ... الاراضي العربية المحتلة الاخرى" . (الفقرة ٣)

إننا نرى أن هذه العبارات التي تصف الاراضي ديموغرافيا قاصرة على الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ . وبغض النظر عن الصياغة فإن مركز هذه الاراضي لا يمكن أن يحسم إلا عن طريق المفاوضات . نحن مقتنعون بأن القدس يجب أن تبقى غير مجزأة ، ولكن مركزها النهائي ينبغي أن يتقرر عن طريق المفاوضات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيبال ، يوغوسلافيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت . اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٦٣٦ (١٩٨٩) .

طلب ممثل فلسطين الإدلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، بسعادة غامرة نرحب برفيق في حركة بلدان عدم الانحياز ، وممثل لمؤسسي الحركة . إن تطلعات جميع حركات التحرير وجميع الشعوب المحبة للحرية تتجلى في مواقف ومبادئ الحركة ، ويسعدنا أيّما سعادة أن نراكم ، سيدي الرئيس ، تترأسون مداولاتنا اليوم .

وفيما يتصل بكم شخصيا ، سيدي ، ليس لدينا في الحقيقة ما نُضيفه إلى ما قيل بالفعل عن حصافتكم وحكمتكم في ادارتكم لهذا المجلس والاجتماع ، وكلاهما ذو دوافع سياسية . إننا نشعر بالفخر إذ نخاطبكم باسم شعبنا ، فنتذكر علاقات الصداقة والاخوّة والزمالة التي تربط بين دولتينا .

كما نود أن نشير إلى المهارة والجدية اللتين تحلى بهما سلفكم ، ممثل الولايات المتحدة ، الذي حاول جاهدا أن يمكّن المجلس من تحقيق نتيجة ايجابية . ولسوء الحظ فإنني متأكد من أنه لم ينجح ، ولكننا نأمل في أن ينضم ممثل الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى الشعوب الاخرى المحبة للحرية .

أود أن أقول شيئا قد يبدو غير ذي صلة بالموضوع في هذه المرحلة . لقد قام المجلس بتأجيل جلساته بضعة أيام بمناسبة يوم الرابع من تموز/يوليه ، عيد الاستقلال . ولقد قرأت في وثيقة الاستقلال أن الشعب هنا هو الذي أعلن استقلاله وأنه قام بهذا العمل بشكل انفرادي ؛ لم يكن هذا الشعب بحاجة إلى أحد لدعمه عندما أعلن استقلاله واقامة دولته الخاصة به . إن استقلال شعب ينتج عن عمل يقوم به الشعب ذاته على نحو انفرادي .

ونود أن نشكر الامين العام الذي أصدر على الفور ، في ٢٩ حزيران/يونيه ، تعبيره عن الاستياء إزاء ترحيل اسرائيل لثمانية من الفلسطينيين من الاراضي الفلسطينية المحتلة .

ونود من خلالكم ، سيدي الرئيس ، أن نشكر أعضاء المجلس - ورغم أن أحدهم آثر أن يتخذ موقفا مختلفا ، فقد سمح باتخاذ القرار - لتأكيدهم على موقفهم الثابت بأن أحكام اتفاقية دولية - وهي اتفاقية جنيف الرابعة - ينبغي أن تحترم . ونثق أنهم سيتخذون المزيد من الخطوات لكفالة أن يتم احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وأن يعود المدنيون الفلسطينيون إلى ديارهم بأمان وعلى الفور ، وألا تقوم اسرائيل بعد الآن بأية عمليات ترحيل أخرى .

لا بد أن نعترف هنا بأن اسرائيل هي العضو الوحيد في هذه المنظمة الذي يخضعه سلوكه ، في الاراضي العربية المحتلة ، لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة . ونعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لنكرر بأن المجلس في هذه المرة قد تناول انتهاكا واحدا فحسب ، على سبيل تذكير اسرائيل ، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال ، بأنه يجب عليها أن تلتزم التزاما صارما بهذه الاحكام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

ليس هناك متكلمون آخرون . بهذا يختتم مجلس الامن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥